الرياض
الأحد ٢١ شعبان ١٤٢٦هـ - ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٦٠٧

اللهم لا اعتراض

منح الأراضي أثقل الدين العام

فهد بن محمد الفريان

يرى بعض المراقبين الاقتصاديين ومسئولي البنوك أن البلاد على اعتاب طفرة حقيقية تحمل في ثناياها تباشير الخير بعد أن زف ملك البلاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - وفقه الله - لأبنائه أوامر كريمة بدأها بزيادة الرواتب ومخصصات الصناديق التنموية ودفعه لمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، كل تلك معطيات يدفعها زيادة الدخل العام للدولة بفضل ارتفاع أسعار النفط يجعلنا نترقب فعلاً طفرة اقتصادية لبلادنا باذن الله.

غير أن هاجس الدين العام الذي اثقل على البلاد وتنميتها شكل ازعاجاً مستمراً للحكومة لا سيما ابان نزول أسعار النفط في العقد الماضي ورغم أن السنوات الماضية شهدت تحسناً كبيراً لمداخيل المملكة الا أن تخفيف الدين العام لا يمشي بنفس الوتيرة وما زال كثير من المخلصين من أبناء الوطن وهم كثير يحلمون بالبدء في تكوين مخصصات للأجيال القادمة بعد ردم هوة الدين العام.

غير أن منح الاراضي الكبيرة وأحياءها بالطرق التقليدية القديمة خلق ضغطاً كبيراً على الدين العام وعاق خطط التنمية وعطل جزءاً منها في فترات وأفرز عددا من السلبيات ولا يمكن لعاقل أن يتصور كيف تتحول منح حكومية إلى عبء على الحكومة نفسها وهذه بعض السلبيات لتلك المنح:

- 1زيادة حجم الدين العام.

- 2تركيز الثروات في أيدي عدد من المتنفذين والسماسرة.

- 3تعطيل خطط التنمية في بعض المشاريع وافتتاح الطرق وإيصال الخدمات مثل الكهرباء وغيرها.

- 4خلق سوق للسماسرة أبرز سماتها تشجيع الفساد الإداري.

ويحلم الكثير من المواطنين بلمسة كريمة من الملك المحبوب عبدالله وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بوضع قيود صارمة للمنح والاحياء على الا تتجاوز الالف متر مربع مهما كانت المبررات غير أنها تؤول للدولة إذا طلبتها المصلحة العامة كشرط لنفاذ المنحة أو الموافقة على الاحياء والتعويض عنها ببديل مماثل وليس مبلغاً نقدياً.

ادام الله هذه البلاد وقادتها المخلصين واصلح جلساءهم.